الحكومة تتجه لدراسة العديد من الخيارات لمعالجة الاختلالات المالية والادارية عقب إجازة عيد الفطر

شفافية الإنفاق الحكومي الحل الأمثل لمعالجة العجز المالي

كتب / محمد راجح

قال خبراء اقتصاد: إن موضوع العجز يجعلك تساوم على أشياء كثيرة ،ولهذا يجب النظر في العديد من الحلول لمعالجة العجز المالي بدون الأضرار بمشاريع التنمية الاقتصادية وبمحدودي الدخل .

وأهم هذه الحلول في نظر الخبراء تتمثل في شفافية الإنفاق الحكومي باعتباره الحل الأمثل لمعالجة العجز المالي وكذا تطبيق سياسة إصلاحات اقتصادية صارمة للحد من الفساد وهدر المال العام .بالإضافة إلى أن من حق المواطن الذي تعمل كحكومة على الإنفاق عليه أن يعرف كيف أنفقت .

ومن المقرر أن تقوم الحكومة عقب إجازة عيد الفطر بدراسة العديد من الخيارات لمعالجة الاختلالات المالية والإدارية ووضع الإجراءات اللازمة لتهيئة بيئة مناسبة لإنجاح برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تشجع على تدفق التمويلات الخارجية لمشاريع التنمية الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحي الرفيق أن السياسات النقدية والمالية تشكل إحدى الأدوات الفعالة التي تسخرها العديد من الدول مع بعض الأدوات والوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يتم تطوير النظم الائتمانية والنقدية ،وتطوير الرقابة على عرض النقود واستخدامه مع الائتمان في ظروف الاستقرار النقدي المحلي إلا من خلال السياسات النقدية والمالية ، وتتناول السياسة النقدية المسائل بإدارة ومراقبة عرض النقود واستخدامها في التداول ، سواء كانت نقودا ائتمانية أو قانونية مع مراقبة الصرف الأجنبي تحقيقا لغايات معينة ، ويعالج إصدار العملة الرسمية أو النقود القانونية عن طريق التمويل بالعجز في الميزانية العامة كوسيلة من وسائل السياسة المالية.

ويرى أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في تنشيط الادخار ، وتقليل فوارق الدخول بين الأفراد ، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات التنموية ، ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأدوات وهي الضرائب والنفقات الحكومية التي تؤثر على توزيع الموارد في المجتمع ، وهذا يكون وفقا لعدة معايير من أهمها الكفاءة والمساواة ، وتختلف وجهات النظر حول اثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي للدولة، حيث انه في ظل تدني مستوى الادخار والاستثمار فان العجز في الميزانية يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري ، وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي.

وتشدد دراسة حديثة أعدها الدكتور الرفيق في هذا الخصوص على أن ضعف الاقتصاد اليمني في القدرة على السيطرة والتحكم في العجز المالي للحكومة من أهم المشاكل الاقتصادية حيث تزايد حجم العجز منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن .

استراتيجية الأمن الغذائي تؤكد على ضرورة إيجاد فرص العمل وتحسين دخل المواطن لتحقيق الأمن الغذائي في اليمن

أكدت إستراتيجية الأمن الغذائي أن النمو الاقتصادي الذي يحسّن من دخول المواطنين هو أهم المحرّكات لتحقيق الأمن الغذائي كما سيكون النمو الاقتصادي السريع في القطاعات الواعدة والتحوّلات في الاقتصادياتٍ الريفية والحضرية أموراً ضرورية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

وأوضحت أن الإنتاج الزراعي يستهلك 93% من المياه في اليمن حيث يتم استخدام المياه الجوفية لري أكثر من 75% من الأراضي المروية وهو ما يساهم بشكل كبير في التناقص السريع لمستويات المياه الجوفية ،وهو ما يتطلب أن يعتمد النمو الزراعي على زيادة إنتاجية المياه.

وأشارت إلى أن قطاع الاصطياد يلعب دوراً هاماً في اقتصادات المناطق الساحلية ويمثّل ثاني أهم القطاعات التصديرية في مجال تصدير السلع وبالرغم من ذلك انخفضت الإنتاجية في قطاع الأسماك بشكل حادّ بين العامين 2006 و2008م حيث تعتبر عمليات تسويق ومعالجة الأسماك غير كفؤة.

وأوضحت أن التباين بين الريف والحضر يزداد حيث يزيد عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من خمس مرات، ضعف الذين يعيشون في المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي 37.3% في الريف مقابل 17.7% في الحضر

وطالبت الإستراتيجية بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً .

ولفتت إلى أن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدّلات في العالم حيث وصل معدّل النمو السكاني إلى 3% خلال السنوات الأخيرة وترتفع معدّلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

أقل نموا

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبها 151 من مجموع البلدان 177 التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن 15.7% من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش 45.2% منهم بأقل من دولارين يوميا. وتستورد اليمن حوالي 75% من احتياجاتها الغذائية بما فيها 2.1 مليون طن من الحبوب سنويا، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير. وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

وأوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن 42% من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات -بحسب مسوحات صحة الأسرة - 25% منهم من الرجال. وأضاف أن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ544 دولارا أميركيا و8 دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

القات

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي 90% من استهلاك الحبوب ،مشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة «3% من إجمالي مساحة الأراضي» وشحة مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى 1.25% فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه.

وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ 3% نظراً لشحة الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود 10% من المساحة المزروعة الذي يستأثر بـ 25% من المساحة المزروعة و30% من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ5% في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 م.

الفاو تطمئن المستهلكين بزيادة الانتاج العالمي وتحسن الامدادات في السوق

رجال الأعمال اليمنيون يرحبون بتراجع أسعار الغذاء عالميا

تقرير/ أحمد الطيار

،، رحب رجال الأعمال اليمنيون بتراجع أسعار الغذاء عالميا في السوق الدولية متمنين أن تنعكس إيجابا على أسعار التجزئة في اليمن فورا وتحقق تحسنا في دخل الفقراء وتخفف من معاناتهم في الحصول على الغذاء بالأسعار المناسبة.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة الفاو قد أكدت في بيانها الشهري للأسعار الغذاء ان هناك تفاؤلا بحصول هبوط في أسعار الحبوب والألبان والسكر واللحوم في الأشهر القادمة مدعومة بزيادة الإنتاج في الدول الرئيسية وتحسن الطقس والتدفقات الكثيفة.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة محمد محمد صلاح: إن تراجع الأسعار العالمية للغذاء مهم جدا لليمن حيث تعد من اكبر الدول التي تعتمد على غذائها من الخارج وهذا سيخفف من تكلفة فاتورة الواردات ويحسن الأسعار أمام المستهلكين وبالذات الفقراء الذين ينفقون 90 % من دخلهم على الغذاء .

مؤكدا ان الأسعار ستنعكس على المستهلك اليمني قريبا طالما وعوامل الاستقرار الاقتصادي والأمني متوفرة وهو مايؤمل من الحكومة الإسراع في توفيره كاملا .

وكانت منظمة الأغذية والزراعة الفاو قد أعلنت امس الأول أن متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بلغ 255.9 نقطة في يوليو 2013م بانخفاض بلغ 4 نقاط 2% عن مستوياته المعدّلة في يونيو و7 نقاط (3.3 %) عن مستوياته في يوليو 2012م.

وأرجعت المنظمة هبوط المؤشر في يوليو للشهر الثالث على التوالي في جانب كبير منه إلى انخفاض الأسعار الدولية للحبوب والصويا وزيت النخيل في الوقت الذي تراجعت فيه أيضاً عروض أسعار السكر واللحوم ومنتجات الألبان عن مستوياتها في الشهر الأخير.

وتنفق اليمن على الواردات الغذائية اكثر من الف مليار ريال سنويا وتحتل الحبوب المركز الأول حيث تستأثر بنسبة 50% من قيمة الواردات الغذائية فيما يليها السكر والزيوت النباتية والأرز واللحوم والدواجن المجمدة .

ويعتبر القمح على قائمة الحبوب التي يستهلكها الإنسان اليمني وتصل سنويا إلى مايزيد عن 5 ملايين طن ويوفر الإنتاج المحلي منه نحو 10% فقط ،وتقول الإحصاءات الرسمية أن اليمن استورد من القمح في 2012م ما قيمتها 284 مليار ريال فيما بلغت واردات الذرة 20 مليارا والبقوليات 30 مليارا وهناك محضرات من الحبوب والذرة بقيمة 5مليارات ريال .

وقالت المنظمة في بيان عبر موقعها على الإنترنت: إن متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 227.7 نقطة في يوليوبانخفاض بلغ 8.8 نقطة (3.7 %) عن مستوياته في يونيو وبتراجع بلغ 33 نقطة (13 % تقريباً) عن مستوياته في يوليو من السنة السابقة.

ويعبّر هذا الهبوط الحاد في معظمه عن انخفاض أسعار الذرة حيث دفعت ظروف الطقس المواتية إلى توقع زيادة كبيرة في الإنتاج في عدد من البلدان الرئيسية المنتجة للذرة. وانخفضت أيضاً أسعار القمح، وإن ظل الهبوط محدوداً بسبب قوة وتيرة الزيادة في الصادرات. وتباينت التغيرات في أسعار الأرز بتباين المنشأ حيث قوبل الهبوط في أسعار الأرز التايلندي بزيادة في عروض أسعار أرز فييت نام.

وحسب بيانات أولية تنفرد الثورة بتحليلها استوردت بلادنا اكثر من 4 ملايين طن من القمح القاسي ودقيقه وتصدر القمح المستورد من أستراليا المرتبة الأولى في واردات اليمن من هذه السلعة وتم استيراد قمح من أستراليا بوزن مليون و179 الف طن بقيمة 87 مليارا و178 مليون ريال يليها الولايات المتحدة وصدرت لليمن 789 الف طن بقيمة 56 مليارا و681 مليون ريال ثم روسيا وصدرت لليمن 575 الف طن بقيمة 36 مليارا و687 مليون ريال .

كما استوردت اليمن قمحا من هولندا بواقع 343 الف طن بقيمة 23 مليارا و228 مليون ريال ثم من سنغافورة بقيمة 22 مليارا و366 مليون ريال ثم من فرنسا بقيمة 13 مليارا و490 مليون ريال ثم من الإمارات بقيمة 13مليار ريال ثم من الهند بقيمة 8.273 مليار ريال ثم من كازاخستان بقيمة 7.216 مليار ريال .ثم من المانيا 97 الف طن بقيمة 6 مليارات و70 مليون ريال واكرانيا 45 الف طن بقيمة 3 مليارات و490 مليون ريال ثم من مختلف الدول الأوربية بقيمة 4.435 مليار ريال.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت/الدهون 191 نقطة في يوليو ،منخفضاً 7 نقاط (أي 3.3 %) عن مستوياته في يونيو ومسجلاً أدنى مستوياته على امتداد ثلاث سنوات. ويعبّر هذا الهبوط أساساً عن انخفاض عروض أسعار الصويا وزيت النخيل. وتراجعت أسعار زيت الصويا في ظل وفرة الكميات المتاحة للتصدير، خاصة في الأرجنتين، واقتران ذلك بتراجع الطلب (بما في ذلك ضعف الطلب من قطاع الديزل الحيوي) فضلاً عن تحسن توقعات محصول فول الصويا في الولايات المتحدة. وتراجعت أسعار زيت النخيل أساساً بسبب وفرة الإنتاج والانخفاض غير المتوقع في الطلب على الواردات، وبالأخص في الصين. ويعبّر أيضاً هبوط أسعار بذور اللفت وبذور عباد الشمس عن تحسن توقعات المحاصيل للموسم 2013/2014م.

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان 236.3 نقطة في يوليو ، مسجلاً بذلك انخفاضاً بلغ 2.6 نقطة (1.1 %). وبينما تراجعت الأسعار إجمالاً فقد ظل الانخفاض أقل مما في الشهرين السابقين بسبب نقص الكميات المتاحة في أوقيانوسيا وركود إنتاج الألبان بين البلدان المصدّرة الأخرى، خاصة أوروبا وأمريكا الجنوبية والولايات المتحدة. وتحسّنت أسعار مسحوق الحليب بسبب نقص المعروض من الإمدادات، غير أن هذه الزيادة قوبلت بانخفاض في أسعار الجُبن بسبب تراجع الطلب على الواردات.

كما بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم 173.3 نقطة في يوليو ، دون تغيير يُذكر عن مستوياته المعدّلة في يونيو . وسجلت أسعار لحوم الدواجن انخفاضاً أقل بينما ارتفعت أسعار لحوم الأبقار ولحوم الأغنام. وتلوح عموماً بوادر تراجع الأسعار الدولية للحوم بسبب انخفاض الطلب على الواردات، خاصة من البلدان الآسيوية، وهو ما يعبّر عن نمو الإنتاج وكذلك، في بعض الحالات، تراكم أرصدة اللحوم المنتجة محلياً.

كما بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر 239 نقطة في يوليو ، بانخفاض بلغ 3.6 نقطة (1.5%) عن مستوياته في يونيو . وهبطت أسعار السكر للشهر الرابع على التوالي في يوليو على خلفية توقع فوائض كبيرة في الإنتاج في المناطق المنتجة الرئيسية، خاصة في البرازيل التي تعد أكبر منتج ومصدّر للسكر في العالم. وشجّع أيضاً هبوط أسعار الإيثانول في البرازيل على تحويل كميات أكبر من قصب السكر إلى سكر بدلاً من الإيثانول، وهو ما شكل ضغوطاً إضافية دفعت أسعار السكر الدولية إلى الهبوط.